مدى فاعلية المساعدات الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني

إعداد

صلاح الدين مازن صلاح العجلة

2021م

1.1 مقدمة

منذ عدة عقود نجد على الساحة المعرفية تراكما أدبيا واسع المجال، يناقش مشكلة عدم فاعلية المساعدات الخارجية، لكنه في معظمه توصل إلى استنتاجات متضاربة حول المبررات الوجيهة والمقبولة في إعطاء المساعدات الإنمائية، وأثر هذه المساعدات في النمو الاقتصادي والإصلاحات المؤسسية في الدول المستفيدة. يعتمد المجتمع الفلسطيني بشكل كبير على المعونات الخارجية، وقد أخذ هذا الدعم صبغته الرسمية بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994. ومنذ ذلك الحين وخلال العشرين عاما الماضية صنفت فلسطين من المناطق الأكثر تلقيا للمساعدات الدولية، حيث بلغ حجم المساعدات الدولية المقدمة للأراضي الفلسطينية أكثر من 36 مليار دولار حتى العام 2020. ورغم حجم المساعدات الدولية التي وردت إلى الأراضي الفلسطينية وأهدافها في دعم تأسيس السلطة، إلا أن هذه المساعدات اصطدمت بجدار المعيقات والإجراءات التعسفية الإسرائيلية، وأخرى فلسطينية داخلية ما كبد الاقتصاد الفلسطيني قدر كبير من الخسائر.

لذلك تسعى هذه الورقة الى دراسة أثر المساعدات الخارجية على الاقتصاد الفلسطيني، ومحاولة تفسير ضعف الآثار الإيجابية للمساعدات رغم تزايد حجمها، ومدى فاعليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية. وما هي أهم التأثيرات الإيجابية التي أحدثتها

المساعدات الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني. حيث استخدمت الورقة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدفها، بالاستناد الى مراجعة واسعة للأدبيات السابقة والتي تساعد نتائجها في تحديد أهداف الورقة.

2.1 مدخل مفاهيمي

تشير المساعدات الخارجية إلى "الحركة الدولية للأموال أو الخدمات أو البضائع من الحكومات أو المؤسسات الدولية لصالح الدولة المستقبلة أو مواطنيها. يمكن أن تكون المساعدات الخارجية مالية أو عسكرية أو إنسانية وتعتبر أحد المصادر المهمة للعملات الأجنبية"[1]. بينما تُعرف المساعدات الانمائية الرسمية (ODA)، بأنها "مساعدات حكومية مصممة لتعزيز التنمية الاقتصادية ورفاهية البلدان النامية. يتم استبعاد القروض والائتمان للأغراض العسكرية. يمكن تقديم المساعدة بشكل ثنائي ، من المانح إلى المتلقي ، أو توجيهها من خلال وكالة إنمائية متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة أو البنك الدولي. وتشمل المساعدات المنح والقروض "الميسرة" وتقديم المساعدة الفنية[2]".

على صعيد فاعلية المساعدات الخارجية، لا يوجد إجماع حول تعريف مصطلح "فعالية المساعدة" ويرجع ذلك الى تنوع أهداف المانحين ومعظمها خليط من النمو الاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأخرى اجتماعية وغيرها. كما أن هناك عدد من العوامل المختلفة التي تؤثر على نتائج التنمية بخلاف تقديم المساعدة، من الصعب للغاية تحديد فعالية مساعدة وكالة فردية في سياق هذا النطاق من التأثيرات الإيجابية والسلبية. ومن ثم من الصعب تطوير مقياس لفعالية المعونة يتمتع بقبول واسع وقابلية للمقارنة.[3]. ترتبط فعالية المساعدات عموما، بمستوى الأداء لبرامج واستراتيجيات المساعداتالإنمائية في تعزيز النمو الاقتصادي،وتحقيقالإصلاحاتللمؤسسية، ومحاربة وخفضالفقر[4]. ويتضمن إعلان باريس بشأن فعالية المعونات عام 2005أربعة مبادئ أساسية لضمان فعالية المعونات، تتمثل في الملكية (ممارسة القيادة الجيدة في إدارة التنمية)، والموائمة (دعم المانحين لأولويات الدول النامية)، والتنسيق (بين الدول المانحة والمتلقية)، وكذلك الإدارة من أجل تحقيق النتائج، وأخيرا المساءلة المشتركة [5]

3.1 أسباب ضعف فاعلية المساعدات الخارجية في الدول النامية

[1] Corporate Finance Institute, What is Foreign Aid? https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/economics/foreign-aid/

[2] OECD, Net ODA, https://data.oecd.org/oda/net-oda.htm

[3] Simon Burall and David Roodman, Developing a Methodology for Assessing aid effectiveness – an options paper, Overseas Development Institute, London, www.odi.org.uk

[4] Tom ScottSmith, «The Least Provocative Path: An ANT Lens on Development Project Formation and Dissolution,» Centre for Development Informatics, Institute for Development Policy and Management, SED (University of Manchester), Working Paper, no. 3 (2013).

[5] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، دراسة استقصائية لرصد فعالية المعونات في المنطقة العربية، الامم المتحدة، نيويورك، 2013.

تربط العديد من الدراسات بين الفساد والسياسات والمؤسسات الضعيفة في البلدان المُتلقية وعدم فاعلية المساعدات الخارجية. فقد تم التركيز على الحكم السيئ كتفسير للأداء المخيب للآمال. فهو يقود الى سلسلة من المشكلات في المؤسسات السياسية والاقتصادية، والسياسات العامة، والمساءلة السياسية والاجتماعية، والنظم الإدارية والبيروقراطية الحكومية، وتقديم الخدمات العامة في البلدان المتلقية. ويشير ايسترلي[6] الى أن الأنظمة السياسية النخبوية تسعى للحد من القدرة الإنتاجية للفقراء، لتفادي خلق نشاطا سياسيا من شأنه أن يهدد هذه النخب في الاستمرارية في الحكم والسيطرة، ومن ثم استمرار بيئة الفقر لجذب المساعدات من خلال تشجيع الجهات المانحة على إعطاء مزيد من المساعدات لمواجهة الفقر. ويعتبر ويليام إيسترلي واحدا من أشد النقاد المعاصرين للمساعدات الخارجية، وخصوصا في كتابه "عبء الرجل الأبيض" إذ بين أن كثيرا من المساعدات تم إنفاقها في دول حققت قليلا من النمو، والحد من الفقر كان في حدوده الدنيا، حيث ارتبطت برامج المساعدات سلبا بالنمو في البلدان المتلقية. هذا الارتباط السلبي يظهر أن المساعدات لم تكن دائما قادرة على وقف تدهور النمو، ويمكن أن يحدث نجاح ونمو اقتصادي من دون مساعدة أجنبية[7]. حيث توصلت دراسة للعالم William Easterly وعنوانها "Can Foreign Aid Buy Growth?" والتي تدرس معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي والمساعدات لمدة 30 سنة في افريقيا الى ان علاقة الارتباط علاقة عكسية، فكلما زادت المساعدات كان معدل التغير في معدلات النمو أقل[8]. وأكد في دراسته على ان البيروقراطيين والأفراد المعنيين بالمساعدات في الدول الغنية فشلوا في تقديم اية مؤشرات كمية واضحة على أي دور للمساعدات في دعم معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل[9].

4.1 قصور المساعدات الخارجية لفلسطين: أدلة من الدراسات السابقة

4.2 مشكلات في منهجية المساعدات وتوجهاتها

منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو، يشكل التمويل المقدم من الجهات المانحة المصدر الرئيسي للإيرادات الفلسطينية التي تستهدف تعزيز تنمية اقتصاد فلسطيني، الا أن العديد من الانتقادات وجهت إلى هذه المنح والمساعدات سواء على صعيد انخفاض حجمها المستمر، أو على صعيد الفرق بين التعهد بتقديم المساعدات والمدفوع منها، أو فيما يتعلق بتوجيه نسب

[6] موسى علاية، عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، بحوث اقتصادية عربية العددان ٦٩ ٧٠ /شتاء ربيع 2015، ص142

[7] Prakash Loungani, International Monetary Fund, CATO JOURNAL, The Penguin Press,2006 https://www.cato.org/sites/cato.org/files/serials/files/cato-journal/2006/5/cj26n2-17.pdf

[8] William Easterly, Can Foreign Aid Buy Growth? Journal of Economic Perspectives—Volume 17, Number 3—Summer 2003—Pages 23– 48

[9] Ibid.

كبيرة من المساعدات لأغراض الإغاثة والحالات الطارئة بصورة متزايدة. وقد استعرضت العديد من التقارير الدولية أهمها تقارير الأنكتاد العديد من النقاط الهامة في إطار هذا التقييم نوجزها فيما يلي نظرا لأهميتها[10]:

- ينتج عن مشاركة الجهات المانحة في عملية الإصلاح والبناء المؤسسي الفلسطيني، بالإضافة إلى شروط المساعدات التي تفرضها وإطار العمل السياشي الحالي لاتفاق باريس، انكماش مجال التحرك المتاح للسلطة الفلسطينية على صعيد السياسات، فمن ناحية تصاغ السياسات الفلسطينية في إطار ما تطرحه وتوافق عليه الجهات المانحة، وتُعد من الناحية الأخرى بمثابة استجابة للشروط العديدة للمساعدات التي تقدمها.

- يتمثل أحد مدلولات الدور الهام الذي تلعبه الجهات المانحة في صياغة السياسة الاقتصادية الفلسطينية في التغير الذي حدث لاحقاً في طبيعة العلاقات والهياكل الاقتصادية. فواقع الصراع والإغلاق وآثاره السلبية، رفع مستويات المساعدات الأجنبية، وأصبحت المساعدات مصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية. ومن ثم فإن مستويات التشغيل لم تعد تعكس الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بل مدى اهتمام الجهات المانحة بخطط توليد التشغيل. وأدى هذا التركيز على تمويل الحالات الطارئة والإغاثة إلى سحب الاهتمام من القطاعات كثيفة التشغيل والمنتجة مثل الزراعة والصناعة.

- وهذا يقودنا إلى سياسة الدول المانحة تجاه القطاعات الإنتاجية، التي أهملت تماماً في موازنات المنح والمساعدات وفي الموازنات والخطط الفلسطينية بفعل تأثير سياسات الدول المانحة، وخاصة القطاع الزراعي الذي تعاملت على أنه قطاع ضعيف وبالتالي فرصته في الحصول على التمويل ضعيفة.

- إن رؤية وأجندة وشروط الجهات المانحة تقيد نطاق إعداد إستراتيجية وسياسات التنمية الوطنية. وقد انعكس هذا في التحول التدريجي مع مرور الوقت في صياغة وأهداف ومكونات الخطط الإنمائية الفلسطينية، لتتماشى بصورة أكثر مع أولويات الجهات المانحة. ويمكن الاستدلال على ذلك بمقارنة أهداف الخطة الإنمائية متوسطة المدى للفترة 2005-2007 بخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للفترة 2008-2010. فالأولى تمنح الأولوية لخفض الفقر وتتبنى منهجاً إنمائيا بالنسبة لعمليات الإغاثة والتعمير، وتدعو إلى توزيع المعونة وفقاً للأولويات الوطنية، وتركز على الزراعة والقطاعات الأخرى التي تخدم الاستهلاك المحلي، وعلى خلق الوظائف وتعزيز الصادرات، و"أولويات طويلة الأجل" مثل تحقيق الاندماج الإقليمي وتنفيذ سياسة تجارية مستقلة. أما خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للفترة 2008-2010 فقد ركزت، خلافاً لذلك، على

[10] الأونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني الى مزقته الحرب: المعونة والتنمية وتكوين الدولة (جنيف: الأمم المتحدة الأونكتاد، 2006)
- الانكتاد، الاقتصاد الفلسطيني: إنجازات الفترة الانتقالية ومهام المستقبل (جنيف: الاونكتاد، 2001).
- الاونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلى والتجارة فى ظل الاحتلال (جنيف: الاونكتاد، 2012).
- الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، سبتمبر 2015،

الإصلاح في مجال التجارة وتؤكد على تحرير التجارة كأحد محركات النمو، وتعتبر وجود قطاع نظام تجاري يتوافق مع منظمة التجارة العالمية أهم عنصر في التأكيد على القدرة التصديرية والتنافسية للاقتصاد، كما تؤكد بصفة أساسية على تعريفة جمركية منخفضة وعلى البناء والإصلاح المؤسسي.

- أثرت أجندة الجهات المانحة على التجارة والسياسة التجارية الفلسطينية، كما أثرت على العلاقة بين التجارة والتشغيل والفقر في الأراضي الفلسطينية، وتزامنت فترة تدخل الجهات المانحة في الأرض الفلسطينية المحتلة مع ظهور أجندة المساعدات لأجل التجارة على المستوى الإقليمي والعالمي. وقد تم اعتماد هذا التوجه في الأرض الفلسطينية بصورة حماسية، وإن كانت درجة تطبيقه محدودة نظراً لأن العقبات الرئيسية أمام التجارة هي من خارج فلسطين، وتكمن في القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية. حيث يتم توجيه نسبة متزايدة من المعونة الأجنبية لبند "سياسة وتنظيم التجارة"، وتهدف هذه المساعدات إلى تطويع قطاع التجارة والمؤسسات الفلسطينية وفقاً للمعايير الدولية، بدلاً من استهداف تلبية الاحتياجات الخاصة بقطاع التجارة الفلسطيني.

إن تدخل الجهات المانحة في التجارة الفلسطينية لم يستهدف مباشرة خلق أساس قوي للتجارة الفلسطينية أو المساعدة على تنويع نطاق صادراتها، كما أنه لم يهدف إلى إزالة بعض العقبات الرئيسية أمام تدفق التجارة بين الأراضي الفلسطينية المحتلة والعالم الخارجي، بل تُعد غالبية المشروعات المرتبطة بالتجارة، مجرد امتداد لسياسات الجهات المانحة للإصلاح في مجال الحوكمة.

4.3 تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية رغم تدفق المساعدات الخارجية

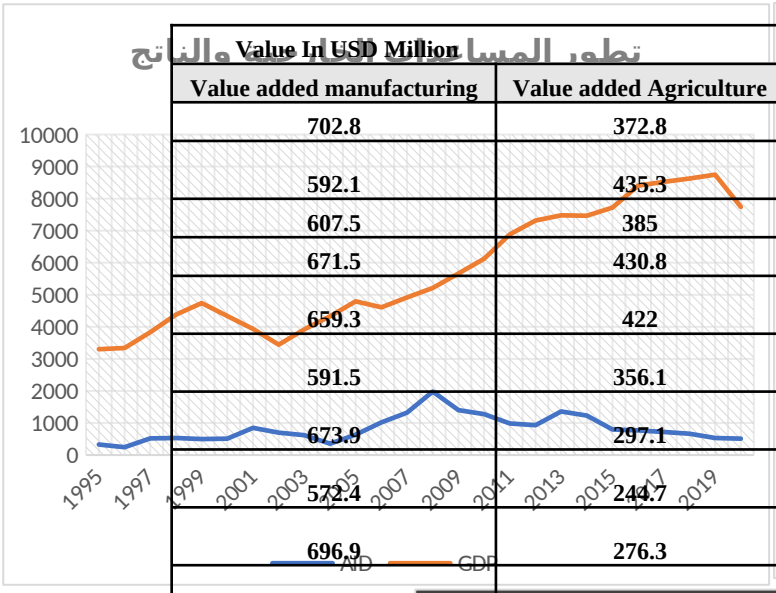

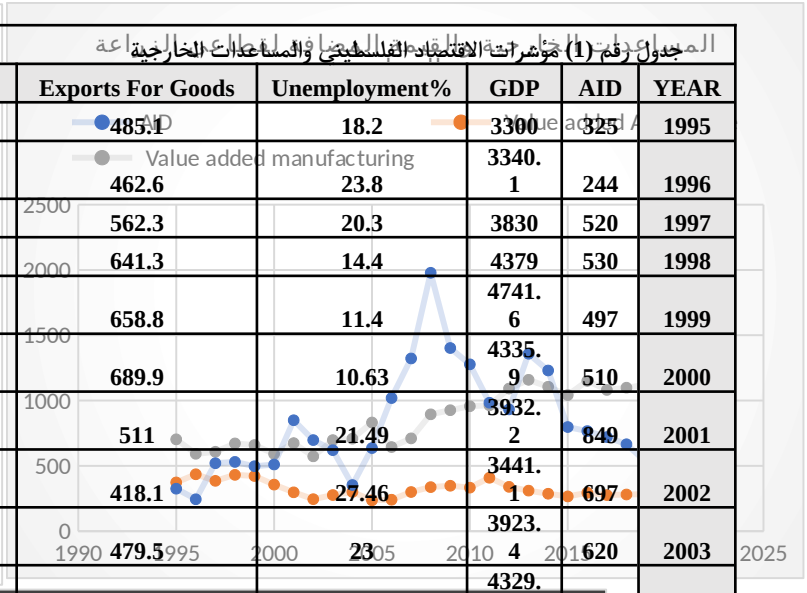

جدول رقم (1) مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني والمساعدات الخارجية

Value added manufacturing	Value added Agriculture	Exports For Goods	Unemployment%	GDP	AID	YEAR
Value In USD Million						
702.8	372.8	485.1	18.2	3300	325	1995
592.1	435.3	462.6	23.8	3340.1	244	1996
607.5	385	562.3	20.3	3830	520	1997
671.5	430.8	641.3	14.4	4379	530	1998
659.3	422	658.8	11.4	4741.6	497	1999
591.5	356.1	689.9	10.63	4335.9	510	2000
673.9	297.1	511	21.49	3932.2	849	2001
572.4	244.7	418.1	27.46	3441.1	697	2002
696.9	276.3	479.5	23	3923.4	620	2003
707.6	300	525.3	23.21	4329.2	353	2004
831.8	236.1	564.2	20.02	4796.7	636	2005
643.6	240.4	589.6	19.01	4609.6	1019	2006
710.2	299.6	649.1	18.28	4913.4	1322	2007
894.5	336.9	753.4	22.91	5212.1	1978	2008
925.9	347.5	784.2	20.45	5663.6	1402	2009
956.6	332.9	863	21.42	6122.3	1277	2010
963.3	408.7	1111.7	17.6	6882.3	983	2011
1091.6	339.1	1085.6	19.2	7314.8	932	2012
1158.5	309.9	1150	19.89	7476.9	1358	2013
1105.4	286.4	1287.1	20.53	7463.4	1230	2014
1041.9	265.7	1315.9	23	7719.3	797	2015
1150.26	293.6	1305.3	23.94	8406.3	766	2016
1081.124	276	1323.6	25.68	8524	720	2017
1098.2	280.4	1358	26.26	8626.2	665	2018
1120.16	282.9	1351.2	25.34	8747	529	2019
1017.55	256.9	1317.4	25.89	7741.1	510	2020

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

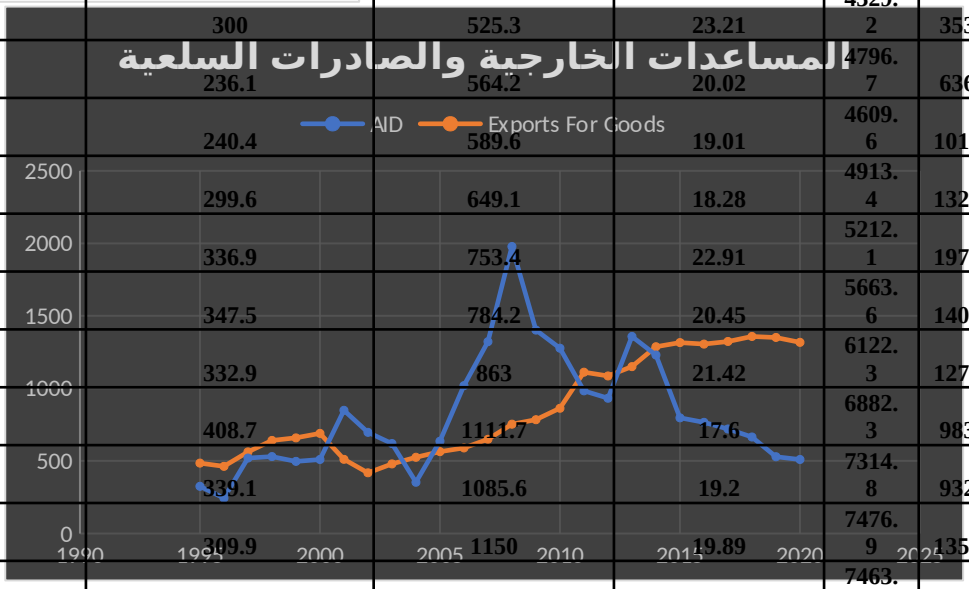

من خلال الجدول والاشكال البيانية أعلاه، نلاحظ تذبذب حجم المساعدات الخارجية عبر عقدين من الزمان، فعلى سبيل المثال بلغ حجم المساعدات في عام 2014 مليار دولار تقريبا، لكنه في العام الذي يليه ارتفعت نسبة البطالة إلى 23% بعدما وصلت إلى 21% وكذلك إنخفضت الصادرات السلعية والقيمة المضافة لقطاعي الصناعة والزراعي كنسبة من الناتج المحلي، ولو أمعنا النظر إلى الجدول نلاحظ أنه رغم تدفق ملاين الدولارات كمساعدات عبر العشرين سنوات الماضية، لكن ما زالت نسب البطالة في إزدياد، وكذلك الأثر المطلوب عكسه على الصادرات السلعية غير متواجد، لذلك يمكن القول أن فعالية المساعدات غير موجودة على الاقتصاد الفلسطيني. ومن أبرز ما أجمعت عليه الدراسات ذات العلاقة أن المساعدات الدولية حققت إنجازات هامة على صعيد المعونات الإغاثية، والخدمات العامة، وتمويل عجز الموازنة، إلا أن إسهامها في العملية التنموية ما زال محدوداً جدا. فهي لم تنجح في تقليل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، أو خلق فرص عمل مستدامة في مشاريع تنموية إستراتيجية، أو زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يتناسب مع حجم المساعدات. ولم تمتد نتائجها ليشعر بها الفقراء والفئات المهمشة، والباحثين عن فرص عمل خصوصا من النساء. كما لم تنجح المساعدات في تحقيق الإصلاحات الهيكلية وبناء القدرات على أساس الكفاءة والفاعلية، وبما يتناسب مع حجم التحديات. ومن أبرز ما تمت الإشارة إليه غياب الرؤية التنموية الواضحة المعالم، المعتمدة رسميا، والمدعومة بإرادة سياسية لتعبئة مصادر التمويل واستثمارها في تنفيذ خطط التنمية. فقد ظل التنافس فيما بين الوزارات الحكومية وفيما بينها وبين المؤسسات غير الحكومية على اقتناص فرص التمويل وكان سبباً في إهدار جزء كبير من تلك الموارد من دون تحقيق أي أهداف تنموية حقيقية. كما أن المساعدات/التمويل الموجه إلى القطاع الخاص بشكل مباشر كان ضعيفاً جداً[11].

[11] انظر في ذلك:
- نصر عبد الكريم وباسم مكحول، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، رام الله، معهد ماس، 2005.

وتستنتج دراسة أخرى عن المساعدات الاوروبية أن المساعدات لم تترك أثراً اقتصادياً تنموياً على الاقتصاد الفلسطيني. والدليل على ذلك أن حجم الإنفاق الكبير لم يخلق التنمية المستدامة المنشودة، بالرغم من أنه قام بدور حاسم في تمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من مواصلة خدماتها والوفاء بالتزاماتها، كما حافظ على استمرار العملية السلمية. وبهذا تكون المساعدات الأوروبية قد فشلت في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية التي أعلنها الاتحاد الأوروبي في عام 2000 ، والتي تشمل "التخلص من التبعية الهيكلية لإسرائيل، وتأسيس اقتصاد يقوم على قاعدة إنتاجية متطورة، وعلاقات تجارية متوازنة مع الشركاء الإقليميين والدوليين"[12].

4.4 تسرب المساعدات للاقتصاد الإسرائيلي

أسهمت العلاقات المعقدة مع الاحتلال والقائمة على التبعية الاقتصادية والنقدية والمالية، في تسرب الجانب الأكبر من تلك المساعدات إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك نتيجة السيطرة شبة التامة للواردات والمنتجات الإسرائيلية على السوق الفلسطينية، لتقوم هذه المساعدات في المحصلة النهائية بدفع مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد الإسرائيلي، مقابل تعميقها لاختلالات الاقتصاد الفلسطيني[13].

يشير " شير هيفر" إلى أن متابعة جهود الدعم الدولي للمانحين أتاحت متسعاً من الوقت لمراقبة الطرق التي تتبعها السياسات الإسرائيلية لتحويل الدعم. من الناحية النظرية، ينبغي التمييز بين الدعم المحول الذي يعني أن هذه الأموال لا تصل أبداً إلى الشعب الفلسطيني بسبب الإجراءات الإسرائيلية مثل الضرائب، ورسوم الموانئ، ورسوم النقل.. إلخ (والدعم الذي يتم تخريبه) وبين الدعم الذي يتم استلامه من قبل الشعب الفلسطيني، ولكن بطريقة ما يدعم الاقتصاد الإسرائيلي ويساعد في تمويل الاحتلال، (كشراء المنتجات الإسرائيلية). وفي معرض قياسه لهذا التسرب يشير إلى أن معظم أموال الدعم تجد طريقها عاجلاً أم آجلاً إلى الاقتصاد الإسرائيلي. وبما أن الصادرات إلى الأراضي الفلسطينية تبلغ ما يقارب 5% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية وأن تمويل معظم هذه الصادرات يتم عن طريق الدعم الدولي، يمكن الاستنتاج أن الدعم الدولي المقدم للفلسطينيين يساهم بمليارات الدولارات في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، ويسهل على إسرائيل تحمل

- جوزيف ديفوير، وعلاء الترتير، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية 1999-2008، رام الله، ماس.

[12] نعمان كنفاني، تأثير الاجندة الأوروبية، في: أوراق عمل مؤتمر" أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة"، ماس، 2015.

[13] نواف أبو شمالة، انعكاسات التمويل الإنمائي الدولي على اقتصادات الدول المتلقية دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني، المعهد العربي للتخطيط، 2013 .

تكاليف استمرار الاحتلال العسكري. النتائج هنا تشير إلى استخدام 78% على الأقل من أموال الدعم الدولي للاستيراد من إسرائيل، وبالتالي تتم تغطية 18% على الأقل من تكاليف الاحتلال لصالح إسرائيل[14].

5.1 خاتمة

من خلال الدراسات السابقة، ومن خلال المؤشرات الكلية للإقتصاد الفلسطيني منذ عام 1995 وحتى يومنا هذا، يمكن القول أن فعالية المساعدات الخارجية تعطي أثرا عكسيا على نمو الاقتصاد الفلسطيني، حيث أنه من المفترض وكما أشارت الأدبيات السابقة أن تعمل المساعدات على زيادة إنتاجية الاقتصاد، وبالتالي وجودات زيادات في النمو الاقتصادي، ولكن ومنذ تدفق المساعدات الخارجية للشعب الفلسطيني، مازال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من قصور وتشوه لهيكله، فمن تراجع للقطاعات الإنتاجية ومساهمتها في الناتج المحلي كما موضح في الجدول السابق، إلى تراجع في الصادرات السلعية، إلى تواصل ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتدنى الأجر الحقيقي، وتصاعد نسب البطالة، والعجوزات المتواصلة في الميزان التجاري والمدفوعات، حيث بلغ العجز في الميزان التجاري لعام 2019 ، ليشكل 38.1% من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 6500 مليون دولار، بينما بلغ حجم الدين الحكومي 16% من الناتج المحلي بمقدار 2.8 مليار دولار لنفس العام. كل هذه المؤشرات تلغي فعالية هذه المساعدات وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني، لذلك لازال الاقتصاد الفلسطيني تابع للاقتصاد الإسرائيلي، ولا يستطيع هذا الاقتصاد الاعتماد على نفسه واستقلالتيه، نظرا لكونه إقتصاد غير منتج وفعال، حيث تذهب معظم هذه المساعدات في شكل خدمات يستفيد منه الاقتصاد الإسرائيلي.

[14] Shir Hever, How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy? Aid Watch, September 2015, p 11